استفسر عن عدد المخالفات التي تم رصدها

الدويسان: ما إجراءات «البلدية» تجاه المخالفين لضوابط تنفيذ المنشآت؟

فيصل الدويسان

قدم النائب فيصل الدويسان سؤالا برلمانيا إلى وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري بشأن ضوابط تنفيذ المنشآت المختلفة في جميع مناطق الكويت بما يضمن الإطار العام لأنظمة السلامة والبيئة.

واستفسر النائب الدويسان عن عدد المخالفات التي تم رصدها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، وأكثر المناطق التي رصدت بها أكبر عدد من المخالفات؟ والإجراءات التي اتخذتها البلدية بحق المخالفين.

وقال الدويسان في مقدمة سؤاله لقد أصدر وزير البلدية قرارا وزاريا رقم 206 لسنة 2009 بشأن تنظيم أعمال البناء والجداول الملحقة به يتضمن اشتراطات وتعليمات وضوابط لتنفيذ المنشآت المختلفة في جميع مناطق الكويت، وذلك ضمن الإطار العام لأنظمة السلامة والبيئة.

حيث جاء القرار من منطلق شمولية دور البلدية في خدمة المجتمع الكويتي وتأكيدا لدورها في المساهمة الفعالة من أجل تسخير كل الإمكانات للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطن، فقد تم تحديد ووضع أولويات للعمل بها موضع التنفيذ وكان أكثرها تميزا ما يرتبط بالمواطن بشكل مباشر.

وطالب الدويسان إفادته بالأولويات التي وضعتها الوزارة؟ وعدد المخالفات التي تم رصدها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة؟ وتزويده بأكثر المناطق التي رصدت بها أكبر عدد من المخالفات؟ وكذلك الإجراءات التي اتخذتها البلدية بحق المخالفين؟

.. ويسأل وزير الإعلام عن تطبيق القانون بمسطرة واحدة

ندد النائب فيصل الدويسان بعدم التزام وزير الإعلام بتطبيق نصوص قانون المطبوعات والنشر على جميع الحالات، متسائلا «ما فائدة التشريعات ان لم تطبق؟»، مرددا «علينا ان نكون دولة قانون لا دولة تشريعات».

وطالب الدويسان في تصريح له بتطبيق القانون بذات المسطرة وعلى الجميع، مشددا على ضرورة فرض هيبة القانون لحماية وصون امن البلاد ومواطنيها وعدم المساس بترابطها ونسيجها وتنوعها الاجتماعي، مستذكرا مقولة صاحب السمو الأمير «طبقوا القانون على الجميع ايا من كان».

إلى ذلك، قدم النائب الدويسان سؤالا برلمانيا الى وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود جاء فيه: بشأن نشر أخبار كاذبة تمس امن الدولة على الصفحة الاولى لإحدى الصحف المحلية، وعدم التزامها بنشر التكذيب حسب نصوص القانون بما يحمل شبه تلاعب في تطبيق القوانين،

تنص المادة «17» من قانون المطبوعات والنشر على انه يجب على رئيس التحرير أن يتحرى الدقة والحقيقة في كل ما ينشره من أخبار أو معلومات أو بيانات. ويجب على رئيس التحرير أن ينشر دون مقابل أي رد أو تصحيح أو تكذيب يرد إليه من الوزارة أو تكذيب يرد إليه من الوزارة المختصة أو الجهات الحكومية الأخرى أو أي شخص اعتباري أو طبيعي ورد اسمه أو أشير إليه في كتابه أو رسم أو رمز تم نشره بالصحيفة وذلك في التاريخ الذي تحدده الجهة المعينة وفي ذات مكان النشر وبذات الحروف وحجمها والتي نشرت بها المادة موضوع الرد أو التصحيح أو التكذيب.

وكانت احدى الصحف المحلية المطبوعة قد نشرت في عنوانها الرئيسي «المانشيت» بالصفحة الاولى في عددها الصادر يوم السبت 21 مايو 2016، خبر تحت عنوان «حزب الله والحشد العراقي أعدا مخططا لتنفيذ تفجيرات إرهابية ـ فتنوية في رمضان».

وبعد ثبوت كذب الخبر جملة وتفصيلا بصدور بيان رسمي من قبل وزارة الداخلية وجب على الصحيفة تطبيق القانون ونشر التكذيب وفي ذات مكان النشر وبذات الحروف وحجمها التي نشرت بها المادة موضوع الرد أو التصحيح أو التكذيب، إلا ان الصحيفة لم تلتزم بنص القانون ونشرت التصحيح في اليوم التالي في مكان جانبي اسفل يسار الصفحة الثانية عشرة من الصفحات المطبوعة.

لذا نرجو إفادتنا بالتالي:

1ـ ما الاجراءات القانونية التي اتخذتها وزارة الاعلام حيال الامر؟

2ـ عدد القضايا التي سبق ان رفعتها وزارة الاعلام تجاه الصحف التي لم تلتزم بنصوص القانون خلال الثلاث اشهر الاخيرة؟

.. ويستفسر من وزير التجارة عن مراقبة الأسعار خلال شهر رمضان

قدم النائب فيصل الدويسان سؤالا برلمانيا الى وزير التجارة د.يوسف العلي بشأن الحملات التفتيشية لرصد أي تلاعب بأسعار المنتجات قبل وخلال شهر رمضان المبارك.

واستفسر الدويسان عن اكثر المنتجات التي يتم التجاوز بشأنها من قبل التجار المخالفين، وما هي الاجراءات التي أعدتها الوزارة لتفعيل القرارات الرقابية في فترة ما قبل وخلال الشهر الفضيل. وجاء نص السؤال كالتالي:

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا وزاريا يحمل رقم 26 لعام 2012 بتاريخ 9 يناير 2012 بشأن الإعلان عن الاسعار في المحلات التجارية بخط واضح وظاهر للعيان، يشمل كل انواع السلع المعروضة سواء كان البيع بالكيلوغرام أو المتر أو بالعبوة أو بالوحدة.

ولما كان شهر رمضان الفضيل على الابواب بدأنا نلاحظ عددا من التجاوزات في بعض المحلات التي تستهدفها المستهلكين قبل وخلال الشهر الفضيل، من ضمن هذه الظواهر عدم وضع الاسعار الرسمية على المنتجات مما يساهم في التلاعب بأسعارها ورفعها كما يروى لبعض التجار الجشعين. لذا نرجو افادتنا بالتالي: متى كانت آخر حملة تفتيشية شنتها وزارة التجارة لرصد هذه التجاوزات؟ وكم عدد المخالفات التي حررتها الجهات التفتيشية والرقابية في التجارة خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة؟ وما الاجراءات التي اعدتها الوزارة لتفعيل القرارات الرقابية في فترة ما قبل وخلال الشهر الفضيل؟

الغانم يستقبل سعد الحريري

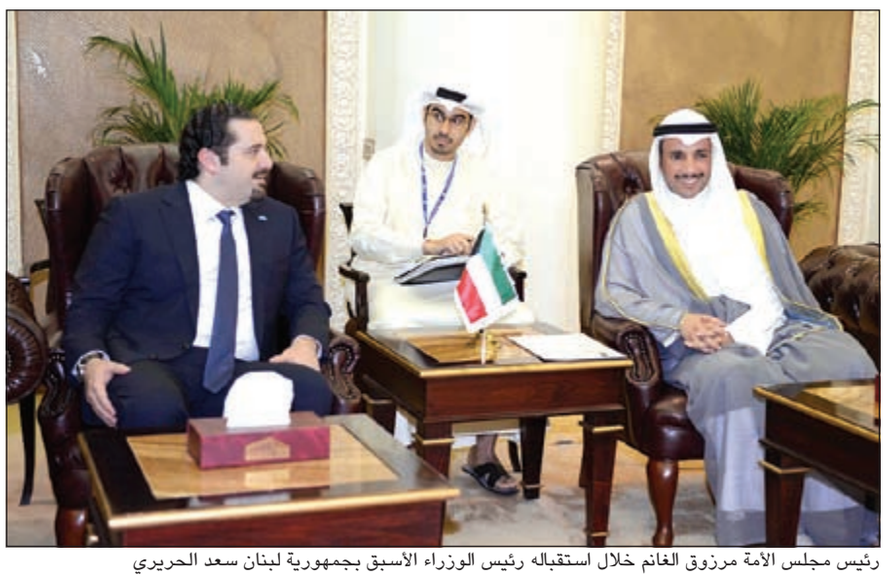
رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس الوزراء الأسبق بجمهورية لبنان سعد الحريري

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس رئيس الوزراء الأسبق بجمهورية لبنان الشقيقة دولة الرئيس سعد الحريري وذلك بمناسبة زيارته للبلاد. وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تنميتها، كما تم التطرق إلى أبرز القضايا الإقليمية والدولية.

وحضر اللقاء سفير الكويت لدى لبنان عبدالعال القناعي والأمين العام لمجلس الأمة علام علي الكندري والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة في الأمانة العامة لمجلس الأمة عبد الحكيم السبتي.

خلال لقاء نسائي نظمه مساء أمس الأول

عاشور: الحكومة فشلت في التنمية والمساواة

رشيد الفعم

أكد النائب صالح عاشور انه لا توجد حلول بالنسبة للمشاكل التي تعيشها البلاد سواء بالنسبة للرجل او المرأة، او مشكلة البدون او الرياضة. وقال عاشور في اللقاء النسائي الذي نظمه مساء امس الاول، ان الحكومة فشلت فشلا ذريعا في تحقيق المساواة والتنمية عندما كان سعر برميل النفط مرتفعا وكان هناك فائض في ميزانية الدولة لعدة سنوات لأكثر من 14 مليارا، فلمدة 7 سنوات كان هناك فائض كبير في الميزانية، متسائلا ماذا فعلت الحكومة في هذا الفائض؟ مجيبا انها خطت بعض الخطوات الا انها لا ترتقي الى مستوى الطموح، فبدأت ببناء بعض المستشفيات والطرق والخدمات والجامعة لكن لم تنته منها بعد فباعتقادي لو كان لدينا حكومة جادة وصاحبة قرار ومهتمة بهذه القضايا المرسومة خلال الخطة الخمسية كان يجب الانتهاء منها خلال الخمس سنوات الاولى، ثم التفرغ لقضايا اجتماعية وثقافية وغيرها.

واوضح انه على الرغم من وجود مشاريع شارفت على الانتهاء الا ان ذلك على حساب حقوق المواطن، فمن المفترض ان تكون اولى الاولويات حقوق المواطن ومستوى معيشته، قائلا: لو لدينا تعليم متميز لما درس 70 الف كويتي في المدارس الخاصة، ولو لدينا صحة متميزة لما تعالجنا في مستشفيات خاصة او طالبنا بالعلاج بالخارج، مما يوفر مصاريف كثيرة على المواطن الذي يعيش نوعا من المعاناة والسخط بسبب ذلك، خاصة اننا في دولة تعيش في وفرة مالية. وأكد انه لاعطاء المراة حقوقها التامة يجب العمل باستمرار من خلال مؤسسات المجتمع المدني والاعلام والضغط الاجتماعي والوعي، والبدء بالتعليم فعلى المناهج ان تغير النظرة تجاه المرأة بأن تصبح نظرة مساواة في الحقوق والمساواة مع الرجل، فضلا عن ضرورة تطبيق مواد الدستور حرفيا التي كفلت المساواة. وذكر عدة انجازات للمرأة تم الانتهاء منها، كاعطاء المكافأة المالية الشهرية للمرأة غير العاملة دون تحديدها بشهادتها الدراسية، والتعديلات على اعطاء المراة الحاضنة المطلقة او الأرملة القرض الاسكاني وخفض مساحة المنزل من 200 متر مربع الى 100 متر مربع، فضلا عن تسجيل منزل الاسكان باسم الزوج والزوجة عند مرور خمس سنوات من الزواج شرط وجود اطفال لضمان حق المراة في حال الانفصال.

صالح عاشور

أكد خلال ندوة أقامها في ديوانه أمس الأول أن المجلس يسعى لإقراره في دور الانعقاد الحالي

لاري: «المناقصات الجديد» يضع سقفاً للأوامر التغييرية ويعطي الأفضلية للمنتج المحلي

سلطان العبدان

أكد النائب احمد لاري أن اللجنة المالية ارتأت في قانون المناقصات الجديد ان يكون فض مظاريف المناقصات دون خش ودس وبشكل علني وبوضوح تام ومسجل وبحضور كل المعنيين وأصحاب الشأن.

وقال لاري خلال ندوة أقامها في ديوانه مساء أمس الأول تحت عنوان قانون المناقصات الجديد، وبمشاركة مدير الادارة القانونية في لجنة المناقصات المركزية فواز العدواني، إن هناك الكثير ممن ساهموا وعملوا على صدور هذا القانون النوعي منهم لجنة المناقصات المركزية وعلى رأسهم احمد الكليب، إضافة إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الذي كان له دور كبير في هذا القانون حينما كان نائبا وعضوا في اللجنة المالية، وكذلك رئيس اللجنة الحالي النائب فيصل الشايع الذي بذل جهدا لا بأس به للوصول إلى القانون بالشكل الحالي.

وأضاف ان الاهداف من هذا القانون مهمة جدا ومن غير المعقول ان نبقى على القانون بشكله الحالي حيث تم اصداره منذ 52 عاما لذلك لابد من معالجته ومواكبة التطور الحاصل في العصر الحالي، مشيرا الى ان هناك ملاحظات تمت على بعض الامور وتحتاج إلى تعديل لاسيما في موضوع اقل الاسعار، وذلك بأن يتم الامر بشفافية عالية ووضوح وبالتالي ليس بالضرورة أن من يقدم اقل سعرا في المناقصة يكون جيدا، حيث من الممكن ان يتسبب في مشاكل للمشاريع.

وأوضح أنه تم الاتفاق مع الحكومة على ان تطبق نظام الحوكمة، وذلك بوضع فاصل بين منفذ القرار ومصدره، إذ إن ذلك النظام الافضل لإعطاء مزيد من الشفافية والاستقلالية للجهاز المركزي للمناقصات، لافتا الى انه تمت مراعاة سرية الوثائق وذلك بوضع نظام بعدم العبث بها وكذلك بأن تكون مدة خدمة المسؤولين في الجهاز 8 سنوات فقط حتى لا تكون هناك عشعشة في الجهاز.

وتابع قائلا ان احدى مواد القانون نصت على إعطاء الافضلية للمنتج المحلي والصناعات الوطنية ودعمها من خلال المشاريع التي تتم من خلال المناقصات، اضافة الى ان المستثمر الاجنبي باستطاعته الدخول للمناقصة مباشرة دون كفيل محلي ولكن بشرط الاستعانة بنسبة 30٪ من المقاولين المحليين، إضافة إلى ان المواد المستخدمة بالمشاريع يجب ان تكون انتاجا وطنيا ومحليا.

وأضاف ان القانون استثنى بعض القطاعات وهي الحرس الوطني والجيش والبنك المركزي والشركات النفطية من إرساء مناقصات مشاريعها عن طريق لجنة المناقصات ولكن بشروط، لافتا إلى ان الاوامر التغييرية وضعنا لها سقفا وهو الامر الأهم لملامح هذا القانون الجديد، مختتما حديثة بالقول ان المجلس يسعى إلى إقرار القانون قبل فض دور الانعقاد الحالي وان يتم انجازه ليضاف إلى انجازات المجلس النوعية حيث ان هذا القانون سيساهم في دفع عجلة التنمية والاقتصاد.

احمد لاري

المستثمر الأجنبي باستطاعته الدخول للمناقصة مباشرة دون كفيل محلي

«المالية» ارتأت أن يكون فض المظاريف دون خش ودس وبشكل علني

استثناء الحرس الوطني والجيش والبنك المركزي والشركات النفطية من إرساء مناقصات مشاريعها عن طريق لجنة المناقصات

من ناحيته، أكد مدير الادارة القانونية في لجنة المناقصات المركزية فواز العدواني ان الكويت كانت سباقة في إقليمها بوجود قانون المناقصات العامة في حقبة الستينيات وكان مفخرة للدولة نصا وتطبيقا يشعر من خلاله المجتمع بحفظ المال العام وصرفه في أوجهه الصحيحة.

وأفاد بقوله: بعد حوالي 50 سنة من العمل بذلك القانون ظهرت التطورات في العالم بنظام المشتريات العامة وصار من الضروري مواكبة ما تشهده الساحة، وفي عام 2010 قدمت الحكومة مشروعا بقانون في هذا الصدد بعد استطلاع جهات مختصة محلية ودولية ونوقش باللجنة المالية في مجلس الامة.

وأشاد العدواني بدور النائب أحمد لاري في إبراز هذا القانون ووضع لمساته عليه وما له من بصمات بهذا الشأن، مبينا أن رفع قيمة الأنصبة المالية التي تخضع على إثرها العقود لنصوص المناقصات العامة كان أحد المتطلبات لتطوير القانون المعمول به حاليا، مشيرا الى أن التعاقدات تكاثرت وتزاحمت بسبب قلة النصاب المالي مما سبب تأخيرات وتكدسات في الاعمال والمشروعات العامة.

وقال العدواني ان هذا القانون جاء لتوفير أكبر قدر من العروض لمناقصات الدولة، حيث حرصت الحكومة على إتاحة الفرصة للمستثمر الأجنبي بدخول المنافسة وتشجيعه حتى تم التوصل الى توافق بين السلطتين في هذه الرغبة، منوها الى أهمية قانون الجهاز المركزي للمناقصات المرتقب، مبينا أن قصور المناقصات والمشروعات وزيادة تكاليف تعاقدات الدولة أحد أسبابه ان هناك أنظمة شراء عامة وتعاقدات متطورة لا ينظمها القانون المعمول به حاليا. وطمأن العدواني بأن هذا القانون المرتقب يحد من التداخلات بين الجهات الحكومية في المناقصات وبالتالي يسرع من إنجاز المشاريع.

وقال ان القانون المرتقب اصبح ضرورة ملحة لأنه اصبح اكثر شمولية، ويحدد الجهات التي تتطلب استثناء في مشترياتها مع إقفال أبواب الاستثناءات، موضحا ان الاستثناءات المحددة بالقانون تخص الاعمال العسكرية المتخصصة فقط للسلك العسكري دون الاعمال الإدارية والمساندة الاخرى، وكذلك بالنسبة للبنك المركزي فالاستثناء فقط للأعمال المتخصصة المتعلقة بعملة الدولة، وكذلك تم تحديد استثناء لبعض اختصاصات القطاع النفطي المتعلقة بحفظ الثروة الوطنية مع إخضاع أعمال القطاع للجان رقابية في العقود التي نصابها المالي 5 ملايين وأكثر، وكذلك تم استثناء الأنشطة الاستثمارية اللحظية لما لها من طبيعة سريعة في الاعمال. وأضاف: فيما عدا ذلك تم إغلاق باب قرارات الاستثناء المعمول بها في السابق والتي تتسبب في الأزمات والتأخيرات للمشروعات.

وبين العدواني ان القانون المنتظر رفع نصاب الشراء بالأمر المباشر من 5 آلاف الى 75 ألف دينار، موضحا ان ما فوقها سيكون خاضعا لرقابة الجهاز المركزي للمناقصات عبر نظام المناقصات.

وأوضح العدواني أن من محاسن القانون الاستقلال المالي والإداري حتى يمارس أكبر دور له وفق الصلاحيات المنوطة به وبميزانية ملحقة، متطرقا الى إدخال خاصية الشراء الالكتروني بدلا من العمل الورقي أو التقليدي المعتاد، معتبرا هذا مزيدا من الشفافية ووسيلة جديدة للإسراع في الأعمال.

وأكد أن القانون الجديد سيعالج عبث المقاولين وأوجه قصورهم والتلاعب بالتصنيفات والأوامر التغييرية، إذ ستكون بنسب محددة منصوص عليها في القانون على عكس الوضع الحالي وذلك عبر إيجاد تصنيفات عادلة للمقاولين وتحديد مسؤولياتهم وتنظيم العمل بنظام مقاولي الباطن.

وقال ان القانون المنتظر يسمح للمستثمر الأجنبي الدخول الى المنافسة في المناقصات دون حاجة وكيل محلي مع الاستعانة بالأعمال المحلية في المقاولات الباطنة، مستدركا ان هذا سيكون جنبا الى جنب مع أولوية المقاول الكويتي في الاعمال المتخصصة التي يتوافر لها مقاولون كويتيون مختصون.

وأوضح ان الجهاز الجديد سيمنح المقاولين شفافية أوسع ووفق آليات تظلم واضحة ستؤدي لتقويم أي اعوجاج في اعمال الجهاز ولجانه.

وقال انه في المناقصات المتشابهة بين المناطق والمحافظات سيمنح كل مقاول فرصة دخول في منطقة واحدة لنفس المناقصة في نفس الوقت، وذلك لتجنب مخاطر أمنية واقتصادية كما حدث مع عقود الحراسة والنظافة التي أدت لإضرابات عمال بسبب سوء أعمال المقاول الذي استحوذ على المناقصات المتشابهة بمختلف المناطق والمحافظات ولم يلتزم بحقوقهم ما ادخل الدولة طرفا في الأزمة.

ولفت العدواني الى أن القانون حظر تضارب مصالح العاملين بأجهزة الدولة مع المناقصات انسجاما مع قانون مكافحة الفساد، مشيرا الى أن نصوص القانون توفر دعما ورعاية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدخول في بعض المناقصات ومنحها أولوية تشجيعا لهذا القطاع الاقتصادي الوطني.